اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق

م.فوزية خدا كرم عزيز
جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية

الملخص:

لعبت التأثيرات السياسية والازمات المتلاحقة دورا في اجهاض كل الخطط التنموية التي كان الشعب العراقي ينشدها ويحتاج اليها واستمرت الحكومة بتكرار الاخفاقات، لا بل زادت عليها باتخاذ القرارات المستعجلة واصبحت التنمية ضربا من الخيال ان تتحقق في هذا البلد الذي اصبحت حكومته لا ترتكز أو تستند الى قاعدة سياسية شعبية بل العكس، ادى ذلك الى دخول العراق في اكثر من حرب لتنتهي بذلك مرحلة سياسية وادارة حكم بقيادة قوات الاحتلال والحكومات العراقية المتعاقبة بعدها، كان من نتائجها تدمير شبه كامل للبنى التحتية واختلال في الانتاج ومعدلات عالية من البطالة وانتشار الفقر بين افراد المجتمع وكذلك التدهور الامني الذي تشهده الساحة العراقية والذي ادى الى شلل في المفاصل الاقتصادية وتعطل الحياة العامة في مناطق مختلفة من العراق، وبات الاقتصاد العراقي ضعيفا لا يلبي طموح الحكومات والمؤسسات العراقية وبذلك نثبت فرضية البحث ان لعامل عدم الاستقرار السياسي الاثر الكبير في تأخر البرامج التنموية .

مدخل :

مع التغيير السياسي الذي حدث عام ٢٠٠٣ بقرار دولي ، دخلت التنمية منعطفا حرجا بل ربما اسوأ من السنوات السابقة، فاذا كان النظام السابق قد استخدم التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الثروة النفطية مدخلا لحل اشكالية الشرعية المفقودة فانه في ظل النظام الجديد بدت مسألة الشرعية مفروغ منها مع تبني خيار العملية السياسية اسلوبا لأدارة السلطة في البلاد بحيث اختزلت مسألة التنمية في اطار توفير الخدمات العامة ولم تأخذ مكانها في هذا المناخ السياسي الجديد بأعتبارها اولوية بعد ان زاحمتها قضايا اخرى طغت على المشهد القائم .

بمعنى اخر ان التنمية كبرنامج مخطط له وفق مدى زمني معين لاحداث تغيير في الواقع الاجتماعي والاقتصادي كأحد سياسات الدولة المركزية العليا قد غيبت لصالح اولوية الامن التي استنزفت جزءا كبيرا من ميزانية الدولة خلال السنوات السابقة فيما بقيت الاموال المخصصة للتنمية في هذه الموازنة ضعيفة ولا تلبي الحاجات الحقيقية .

وفي بحثنا هذا تم التطرق الى ابرز المعوقات التي واجهت الخطط التنموية وهو عامل عدم الاستقرار السياسي الذي له الاثر الاكبر ليس في التسبب في توقف العملية التنموية فحسب بل

تراجعها أيضا، وفي هذا البحث نحاول ان نثبت فرضية مفادها " ان عامل عدم الاستقرار السياسي له الاثر الكبير في تعطل وتأخر المشاريع والبرامج التنموية بكافة قطاعاتها ومستوياتها "من خلال مبحثين: الاول الاثار السياسية لعدم الاستقرار السياسي فقد بات المطلب الامني هو الحاجة الاكثر الحاحا بالنسبة للمواطن وباتت الحكومة مرتهنة بقدرتها على توفير بيئة اكثر أمنا يثبت شرعية السلطة، والثاني: الاثار الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي والذي يعكس بدوره تأخر العملية التنموية تخطيطا وتنفيذا بأعتبار ان مخرجات عدم الاستقرار السياسي مثلت بدورها مدخلات جديدة لهذه الظاهرة وفق صيغة التغذية الاسترجاعية.

المبحث الاول

الاثار السياسية لعدم الاستقرار السياسي

اولا : عدم الاستقرار الامني

لقد طبق النظام المركزي في تاريخ العراق المعاصر منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣ واعقب ذلك تطبيق نظام المحاصصة الطائفية مع تشكيل مجلس الحكم من قبل الحاكم الاميركي السفير (بول برايمر) عام ٢٠٠٣ " وتدريجيا تبلورت اتجاهات نحو توسيع تطبيق هذا النظام في الميادين الاخرى. وطبقا لرأي الدكتور كمال البصري (المستشار الاقتصادي للسيد رئيس الوزراء العراقي) فأن تطبيق المحاصصة الطائفية يؤدي الى عدم الاولوية للكفاءات العلمية والمهنية، وبذلك تكون الدولة اكثر حاجة واعتمادا على الشركات الاجنبية في قطاع الاستثمارات لتطوير عمليات الانتاج مما يولد تعارض دائم بين متطلبات كفاءة الاداء ومتطلبات عدالة التطبيق. لذلك فأن اعتماد المحاصصة في الامور الاستراتيجية لا يصب في مصلحة رفع الاداء الضروري لتعظيم الايرادات " وبخاصة النفطية منها[١] .

لذلك فأن الارهاب يمثل تحديا كبيرا لتطبيقات السياسات الاقتصادية في كافة المجالات وانتهاكا لكثير من الحقوق، وكانت السنوات اللاحقة لتغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ من أشد السنوات عنفا وانتهاكا للقانون الدولي وحقوق الانسان وخاصة الحق في الحياة لأعداد كبيرة من المدنيين (النساء والاطفال وكبار السن والاشخاص ذوي الاعاقة) .

وبهذا فأن العنف الذي مارسته مجاميع الارهاب كان يهدف الى خلق عراق ينتمي الى دهاليز وكواليس التخلف والظلام مما اثر سلبا على تطبيق السياسات الاقتصادية وبالتالي على التنمية

الاقتصادية في العراق، حيث مثلت عمليات الارهاب ارقاما مذهلة والاحصاءات الرسمية الاتية تبين جانبا من حجم الاثر في قطاع الموارد البشرية .

وطبقا لأحدث الاحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة حقوق الانســـــان في العراق (انظر الجدول رقم ١)، فقد بلغ مجموع اعداد الضحايا من الشهداء العراقيين للسنوات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ نحو (٦٧٥,٥١) شهيد ، فيما بلغ مجموع اعداد الضحايا من الجرحى العراقيين للفترة ذاتها نحـــــــو (١٤٧, ١٩٥) مواطـــــــن عراقي ،اضافة الى العثور على (٣٣, ٩١٩) جثة مجهولة الهوية لمواطنين عراقيين . فيما اعلنت وزيرة الدولة لشؤون المرأة الدكتورة نوال السامرائي، بأن سنوات الحرب في العراق منذ عام ٢٠٠٣ تركت العديد من العراقيات ارامل يائسات وذكرت بأن هناك أكثر من مليوني ارملة و (٥,١) مليون مطلقة وأربعة ملايين امرأة يجهلن القراءة والكتابة[٢]. وبهذا فأن استتباب الأمن مهم جدا لاتاحة الفرص الملائمة لاجراءات الاصلاح الاقتصادي لكي تأخذ مداها الطبيعي في تأهيل الاقتصاد الوطني .. وفي ظله يمكن انجاز أية عملية نهوض اقتصادي .

جدول رقم (١)

يمثل اعداد ضحايا العنف في العراق بعد ٢٠٠٣

السنة	اعداد الضحايا من الشهداء	اعداد الضحايا من الجرحى	جثث تم العثور عليها
٢٠٠٤	٥٢٧١	١٩٣٨٧	٦٠٤٢
٢٠٠٥	٨٠٩٣	٤٢٤١١	٧٧٢٤
٢٠٠٦	١٧٨٣٢	٣٧١٠١	١٤٦٩
٢٠٠٧	١٣٦٩٢	٢٨١١٨	٥٤٦٣
٢٠٠٨	٦٧٨٧	٢٠١٧٨	----------
المجموع	٥١٦٧٥	١٤٧٩٥	٣٣٩١٩

المصدر : وزارة حقوق الانسان في العراق ، التقرير الدوري الشامل لعام ٢٠٠٩، والمنشور على الموقع الرسمي لوزارة حقوق الانسان العراقية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ص١٩ على الرابط : www.humanrights.Gov.iq

ثانيا : هيكلة مؤسسات الدولة :

دأبت سلطة الأئتلاف المؤقتة عقب ٢٠٠٣ بأتخاذ سلسلة من القرارات ذات ابعاد سياسية تمثلت في امر سلطة الائتلاف المرقم (٢) في ٢٣ /٢٠٠٣/٥ والقاضي بحل (٢١) مؤسسة عراقية بضمنها وزارات الدفاع، والاعلام والدولة للشؤون العسكرية[٣]، وقد ترتب على هذا القرار ايقاف العمل بألاف من المؤسسات والمنشأت والدوائر وتسريح كوادرها وخلق مشاكل اجتماعية وسياسية اضرت بالاقتصاد الوطني من كافة الجوانب وبالتالي فقدت هذه الخطوة قيمتها الاقتصادية الهادفة الى تقليص دوائر الدولة بأعتبارها احدى اجراءات الاصلاح الاقتصادي وتحولت الى معضلة سياسية واجتماعية للدولة أرهقت كاهل الاقتصاد العراقي حتى الوقت الحاضر. وبسبب محدودية التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة في مختلف القطاعات كنتيجة لعدم استقرار الوضع السياسي والامني طيلة السنوات التي اعقبت الاحتلال الاميركي في العراق فقد تركزت السياسات الاقتصادية نحو الاصلاح الاقتصادي والمالي ومجالات الاقتصاد الكلي واغفلت المشاكل البنيوية والاجتماعية للبلاد وبالتالي ضعف وتشوه هيكله الانتاجي واستنزاف القدرات الاقتصادية في مشروعات غير مجدية وتقييد كفاءة المجتمع الاقتصادية [٤].

المبحث الثاني

الاثار الاقتصادية لظاهرة عدم الاستقرار السياسي

اولا : هجرة رأس المال الى الخارج :

بشكل عام ، تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي في البلدان الى هجرة رؤوس الاموال الوطنية الى موطن أكثر أمنا للأستثمار والعمل، فتتخذ من الدول المجاورة مكانا لها بحكم تقارب التركيبة الاقتصادية والثقافية وحتى الاجتماعية لكلا البلدين ، فالاموال العراقية انتشرت في البلدان المجاورة وبالأخص في الاردن وسوريا ومصر، فبحكم عدم استقرار الاوضاع الأمنية والاقتصادية في العراق ، ذهبت أكثر الشركات الى توظيف اموالها في اسواق أكثر أمنا الى الحد الذي بات فيه رأس المال العراقي يشكل نسبة لا يمكن التغافل عنها من مجموع الأموال المستثمرة في هذه

البلدان ، ويمكن ملاحظة الشكل رقم (٢) الذي يبين عدد الشركات التي تم إنشاؤها برأس مال عراقي في المملكة الاردنية خلال السنوات الممتدة بين (٢٠٠٢ – ٢٠٠٦)[٥] .

شكل رقم (٢)

الشركة التي تم إنشائها برأسمال عراقي في الاردن للفترة ٢٠٠٢ –٢٠٠٦

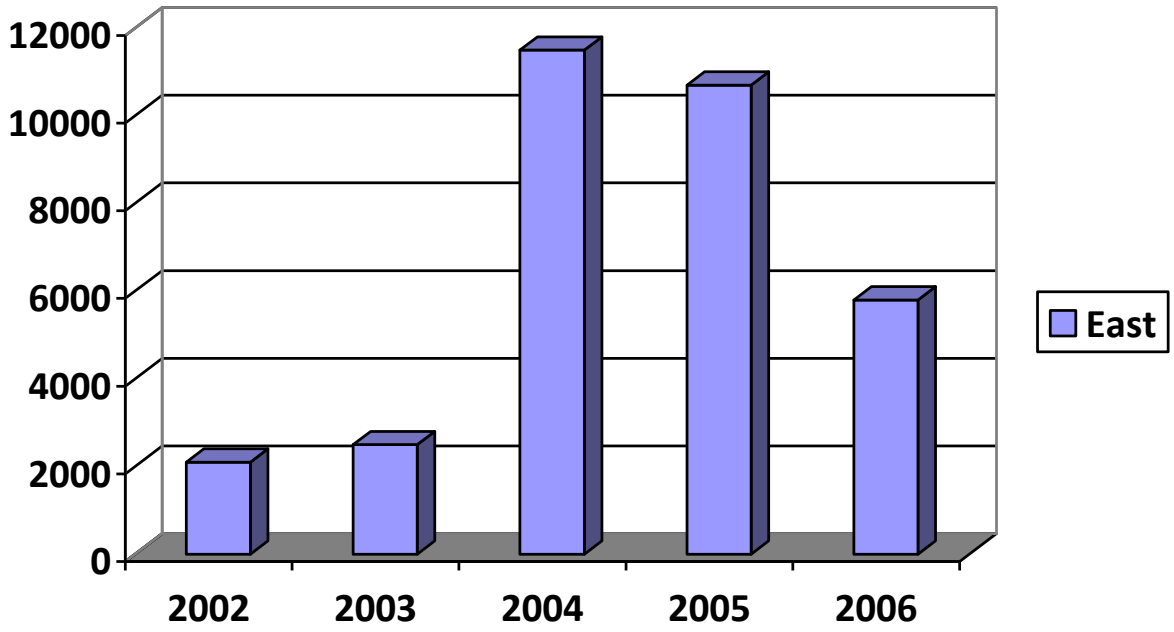

فخلال عام ٢٠٠٦ تراجعت نسبة الإسهام العراقي في قطاع الشركات بسبب القيود التي باتت تفرض على دخول المواطنين العراقيين إلى الاردن بسبب اشتداد حدة الأوضاع الأمنية هناك على الرغم من أن عدد الشركات العراقية المسجلة في السوق الأردنية للفترة (كانون الثاني ٢٠٠٤) ولغاية (كانون الثاني ٢٠٠٧) بلغت ما يقدر بـــ (٢٥٣٢٤) وهذا مؤشر على حجم إسهام المال العراقي في تعزيز نمو الإقتصاد الأردني .

وبهذا فقد كان للأموال العراقية المهاجرة دورا كبيرا في انعاش الاقتصاد الأردني ،وخلال عام ٢٠٠٥ وحده كان لهجرة أكثر من (٥٠) ألف عائلة عراقية إلى الأردن هربا من العنف تأثيرا واضحا في تحريك عجلة الأقتصاد من خلال ضخ كميات من الأموال في السوق الأردنية قدرت بنحو (٢) مليار دولار[٦]، وضمن السياق ذاته، كان للاجئين العراقيين في سوريا دور مماثل ، إذ

أكد صندوق النقد الدولي إن تدفق أكثر من مليون لاجىء عراقي ، على الرغم من الضغط الديموغرافي الذي مثله على البنى التحتية، ساعد في تعزيز الانتعاش الاقتصادي لسوريا رغم تراجع إنتاجها من النفط ، وأن الانتعاش الاقتصادي في سوريا منذ عام ٢٠٠٤ اكتسب زخما كبيرا مستفيدا من اللاجئين العراقيين ووفرة السيولة في منطقة الخليج إضافة إلى تزايد حجم الاستثمارات الخاصة [٧] .

ثانيا : ضعف رأس المال الوطني في المشاركة التنموية :

لعل ابرز سمات الاقتصاد العراقي في المرحلة السابقة، هي سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية والمالية، وعسكرة الصناعة والتجارة، وضخ هائل للأموال إلى الخارج لديمومة الحروب، وتصاعد ديون العراق لأرقام فلكية، وما أصاب هذا الاقتصاد منذ اجتياح الكويت من فرض الحصار الشامل على العراق، وتجميد أمواله الخارجية، وشل عجلة الصناعات المحلية، إضافة إلى تدمير البنية التحتية [٨] .

وبعد سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ عمت العراق أبشع موجة سلب ونهب وتخريب للمؤسسات العامة (الصناعية والاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والعسكرية) وكل أشكال المال العام المنقول والثابت . إضافة إلى الوضع الأمني المتردي وتردي الخدمات العامة، والارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات وتصاعد معدلات التضخم ، وضعف الأداء الإداري الحكومي، وتفشي الفساد المالي والإداري، وارتفاع كبير في البطالة[٩].

وكل ذلك يتطلب إعادة شاملة وجذرية وإصلاح اقتصادي وإداري يقف في مقدمتها خلق مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال والتحول التدريجي نحو اقتصاد السوق، وخصخصة القطاع العام، وتفعيل الإنتاجية وتشجيع القطاع الخاص في المساهمة الفعالة في التنمية والأعمار.

وقد شكلت هيئة الخصخصة لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية من خلال نقل مهمة الإدارة الحكومية للنظام الاقتصادي الشمولي إلى اقتصاد السوق، وإصدار قانون الاستثمار[١٠]، وتسهيل حرية التجارة وقانون استيراد المشتقات النفطية من قبل القطاع الخاص، ورفع درجة واحدة للمقاولين العراقيين كخطوة لدعمهم في المساهمة في البناء والأعمار، ورفع اليد عن تقييد الأسعار وزيادة الرواتب للموظفين والمتقاعدين وتنفيذ نظام الحماية الأجتماعية وغيرها من الخطوات لتفعيل الإصلاح الاقتصادي[١١].

ان اقتصاد السوق يعني اعتماد نهج اقتصادي يتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ليشمل امتلاك وإدارة المنشآت الاقتصادية ، لتتم ادارتها على اسس اقتصاد السوق بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية وتحفيز القطاع الخاص وتوجيهها نحو الاستثمار، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتدفق التقنية الإدارية والفنية الحديثة للبلد وتطوير سوق المال[١٢].

وبما ان الاقتصاد العراقي معتمد كليا على واردات النفط ، في ظل اقتصاد مدمر وخراب في البنية التحتية وتخلف تام في كل مرافق الحياة ، ووضع امني لا يشجع البتة لأستثمارات القطاع الخاص ، فيبقى قانون الاستثمار الجديد حبرا على ورق دون العمل الجدي في استقرار البلد وتطبيق القانون .

وبما أن واجبات الاصلاح الاقتصادي[١٣] وإعادة بناء البلد تتطلب تدفقات مالية هائلة، والمنح الدولية المتباطئة تسد نسبة ضئيلة جدا ، فأن البقية تعتمد بالأساس على تدفقات رأس المال الخاص وهي مسألة معقدة في الوضع الراهن كما ان الوضع الحالي لا يشجع الكثير من الدول على بذل المساعدات المالية او توجيه استثماراتها نحو العراق لأنتفاء ابسط الشروط اللازمة لها وهي استقرار الوضع السياسي والامني[١٤].

فنجاح العراق وبناء مستقبله السياسي والاقتصادي وتشجيع الديمقراطية ووجود الثروة النفطية يتوافق أيضا مع وجود حكومة دستورية لها رؤيا إستراتيجية واضحة تأخذ بالحسبان أوضاع العراق وامكانياته الاقتصادية والاجتماعية والتحولات العالمية وقادرة على صياغة ذلك في إستراتيجية وطنية وكفاءة في إدارة وتنظيم الاقتصاد الوطني وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار ومنح القطاع الخاص الوطني دوره في الاسهام بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وفي المالية العامة وإيجاد موازنة دقيقة بين مساهمة الدولة بموارد النفط وإشرافها على عملية التنمية وبين تقديم التسهيلات للقطاع الخاص [١٥].

وبناءا على ذلك فأن من ابرز مستلزمات بناءالاقتصاد العراقي هو توفير الامن والاستقرار والعمل على استكمال عملية إلغاء ديون العـــراق الخارجية، واستحداث مناطق صناعية وأخرى تجارية وسياحية في معظم المناطق الجغرافية وفق تصور علمي وعملي لقيام المشاريع، بالاضافة الى رفع الحواجز الكمركية امام المواد التي تدخل في المشاريع وخاصة الصناعية والزراعية وتسهيل إجراءات التصدير للبضائع والسلع المصنعة محليا[١٦].

وهذا يعني أن عملية إعادة حيوية القطاع الخاص لجعله مشاركا إستراتيجيا في الاقتصاد العراقي تتطلب جهودا كبيرة وفي مقدمتها سن قوانين وتشريعات وضوابط جديدة تتلأئم مع الواقع الاقتصادي العراقي الراهن تتضمن الكثير من الحوافز المشجعة لهذا القطاع فضلا عن الإعفاءات الضريبية ورفع القيود المختلفة على استيراد المكائن والاجهزة الداخلة في عمليات إنتاج السلع والبضائع والخدمات المتعددة .

ثالثا : غياب الاستثمار الاجنبي (المباشر وغير المباشر)

بعد التغيير السياسي الكبير في عام ٢٠٠٣ والذي شمل التغير في النظام السياسي الحاكم في العراق، اتجهت الانظار الى فحوى التغير الاقتصادي الذي سيتبع التغيير السياسي. وتلخصت عملية التغيير الاقتصادي في العراق في التحول نحو نظام السوق الحر والاخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي واتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وما يتطلبه ذلك من إجراء تغييرات جوهرية في الاقتصاد العراقي. إن هذا التغيير يتطلب إعادة النظر في العديد من الامور التي كانت غير مرغوبة أو تخضع لقيود شديدة، وفي مقدمتها مسألة الخصخصة ودور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية[١٧].

ففي السابق كان العراق، وكما هو الحال في اغلب الدول النامية والعربية، يعتمد بصورة أساسية على انشطة القطاع العام كمحرك للتنمية الاقتصادية وتوفير العمالة مع إعطاء دور ثانوي محدود للقطاع الخاص أو تقييد دوره في أغلب الحالات. وقد أدى ذلك إلى توسيع الدور الاقتصادي للدولة حتى شمل قضايا الإنتاج والتوزيع والتسعير، بينما تقلص دور القطاع الخاص الى حد بعيد .

ونظرا لعدم كفاءة القطاع العام من ناحية، وترهله من ناحية اخرى، فضلا عن الاوضاع الاقتصادية الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العراقي طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات وبداية الألفية الجديدة، تراكمت الديون الداخلية والخارجية وتراكمت المشاكل الاقتصادية بشكل لم يعد بالامكان التغاضي عنها عقب التحول السياسي الذي شهده العراق[١٨].

ولما كان رفع الكفاءة الانتاجية يتطلب تقنية حديثة ووسائل انتاج متطورة وادارة واعية، فان هناك حاجة الى تغيير النظرة الى الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد، من نظرة شك الى تشجيع ومن فرض القيود على أنشطته الى تحرير هذه الانشطة. ولكي تحقق السياسة الحكومية الرامية الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر الاهداف المرجوة منها ، فمن الضروري أن تكـــون جزأ من الســـــياسة العامة للـــــــدولة[١٩]، فتحديد الاهداف

الاقتصادية العامة للدولة هو الذي يحدد الاستراتيجية اللازمة، بما في ذلك الجوانب المالية اللازمة لتنفيذ تلك الاستراتيجية،وهذا يشمل بدوره سياسة الدولة نحو الاستثمار الاجنبي المباشر سواء من ناحية النوع أو الحجم أو القطاعات التي يجب أن يستثمر فيها أي القطاعات ذات الاولوية المفتوحة لتدفق الاستثمار الاجـــــنبي المباشر .

وتجدر الاشارة الى ان سياسة فتح الباب امام الاستثمار الاجنبي المباشر ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية سواء المالية أو التقنية أو الادارية عن تحقيقها. ونظرا الى ان سياسة دعم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر تنطوي على تكلفة للاقتصاد الوطني، فمن الضروري ان تكون المحصلة النهائية ايجابية، اي ان المردود من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يجب ان يكون اكبر من الخسارة التي تتحملها الخزينة العامة للدولة نتيجة الاعفاء الضريبية أو الكمركية والدعم الحكومي لهذا التدفق[٢٠] وعليه فأن سياسة الحكومة العراقية نحو جذب الاستثمار الاجنبي المباشر يجب ان تتصف بالمرونة طبقا للاوضاع الاقتصادية والمالية والتقنية المتوفرة في تلك الفترة، وان تتغير اذا ما تغيرت كل هذه الاوضاع أو بعضها .

رابعا : الفساد الاداري والمالي

الفساد الاداري في ابسط معانيه هو " استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح ومكاسب شخصية " وتتضمن قائمة الفساد: الرشوة، الابتزاز، الاستغلال، النفوذ، المحسوبية والاحتيال[٢١]، وعلى الرغم من ان ظاهرة الفساد في العراق تعود الى حقبة النظام السابق الا انها تفشت بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ لا سيما وان سلطة الائتلاف المؤقتة التي حكمت العراق لمدة تزيد عن العام تورطت في نشاطات الفساد على حد رأي (ستيوارت بوين) المفتش الخاص بعملية اعادة اعمار العراق والذي سبق وان اشار الى ان هذه السلطة قامت بتبديد ما مقداره (٨و٨)مليار دولار من اموال النفط العراقية والتي انفقت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية ورأسمالية ومشاريع اعادة تعمير خلال المدة ما بين تشرين الاول ٢٠٠٣ وحزيران ٢٠٠٤ [٢٢]، وقد استفحلت شبكات الفساد مع ضعف المركزية الادارية للسلطة وتداخل اجهزة الاحزاب المختلفة مع اجهزة الدولة وضعف الرقابة المالية والسياسية الامر الذي ادى الى نشوء ما يشبه (المافيات السياسية) .

ان الفساد الاداري والمالي بهذا الشكل لم يؤدي الى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية فحسب بل ساعد ايضا على تمويل العمليات الارهابية، اذ ان الكثير من الانشطة والعمليات التي قادتها

الجماعات المسلحة كانت تعتمد على التمويل المتأتي من مصادر الفساد المالي حسب ما جاء في تقرير للسفارة الاميركية في بغداد صدر في نهاية ايلول من عام ٢٠٠٧ [٢٣] وضمن السياق نفسه اكد (ستيوارت بوين) في عام ٢٠٠٦ ان الفساد الذي يكلف العراق سنويا بما يقدر(٤) مليار دولار والذي يمثل (١٠%) من حجم الناتج القومي الاجمالي يعمل على تمويل العمليات المسلحة وبالاخص من خلال الفساد في القطاع النفطي، اذ ان تهريب النفط الذي يتورط فيه بعض المسؤولين العراقيين يوفر دعما للميليشيات المسلحة بنحو مائة مليون دولار سنويا[٢٤] .

الخاتمة :

لعبت التأثيرات السياسية والازمات المتلاحقة دورا في اجهاض كل الخطط التنموية التي كان الشعب العراقي ينشدها ويحتاج اليها واستمرت الحكومة بتكرار الاخفاقات، لا بل زادت عليها باتخاذ القرارات المستعجلة واصبحت التنمية ضربا من الخيال ان تتحقق في هذا البلد الذي اصبحت حكومته لا ترتكز أو تستند الى قاعدة سياسية شعبية بل العكس، ادى ذلك الى دخول العراق في اكثر من حرب لتنتهي بذلك مرحلة سياسية وادارة حكم بقيادة قوات الاحتلال والحكومات العراقية المتعاقبة بعدها ، كان من نتائجها تدمير شبه كامل للبنى التحتية واختلال في الانتاج ومعدلات عالية من البطالة وانتشار الفقر بين افراد المجتمع وكذلك التدهور الامني الذي تشهده الساحة العراقية والذي ادى الى شلل في المفاصل الاقتصادية وتعطل الحياة العامة في مناطق مختلفة من العراق، وبات الاقتصاد العراقي ضعيفا لا يلبي طموح الحكومات والمؤسسات العراقية وبذلك نثبت فرضية البحث ان لعامل عدم الاستقرار السياسي الاثر الكبير في تأخر البرامج التنموية .

الهوامش :

١- خضير عباس النداوي، التحديات التي تواجه مسودة قانون النفط والغاز الجديد في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١١)، العدد الاول، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠٠٩، ص ١١٣ .

٢- لتفاصيل اكثر انظر تصريحات وزيرة الدولة لشؤون المراءة الدكتورة نوال السامرائي والمنشورة في صحيفة المشرق، بغداد، في ٢٠٠٨./٩/١٨

٣- سرمد عبد الستار امين ، رؤية استراتيجية في واقع الاقتصاد العراقي ومستقبله، مجلة دراسات عراقية، العدد (٦)، ٢٠٠٦، ص١٢٩ .

٤- وسن احسان عبد المنعم، الاقتصاد العراقي (الواقع والاشكاليات والحلول)، بغداد ، مجلة قضايا سياسية، العدد(١٦)، ٢٠٠٩، ص١٧١ .

٥-jlal al -gaaod,jordan as a gateway to iraq , rebuild iraq conference: ceo/albaraka Investment,co,Amman -May,٢٠٠٧ .

٦-http://www.aljazeera.net\NR\exeres\D٧D٤-(b٨ .htm.

٧-http://www.aljazeera.net/News/archive/archiveld-١٠٦٦٠.

٨- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الجيب الاحصائي للاعوام١٩٧٠- ١٩٦٠ ، بغداد،)بلا تاريخ) ص ٩٨ .

٩- صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق (القطاع الخاص)، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٨، ص٣٤٧ .

١٠- محمد سلمان حسن، نحو تأميم النفط العراقي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص.٩٢

١١- احمد ساجر الدليمي، سياسة العراق النفطية (١٩٦٣-١٩٦٨) السلسلة التاريخية (٢)، دار الشؤون الثقافية، ط١، ٢٠٠٢ ، ص.٢٠٧

١٢- علي عباس خفيف، مخاطر الخصخصة، خصخصة قطاع النفط العراقي: www.rezgar.com

١٣-عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (١٩٥٠-٢٠١٠) ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوزالادبية، بيروت ،١٩٩٥،ص٥٩.

١٤- خير الدين حسيب ، مساهمة العمال في الادارة في الوطن العربي (دراسة مقارنة)، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١ ،ص.١٤٤

١٥- عباس النصراوي، مصدر سبق ذكره ، ص.٥٩

١٦- عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق (الادوار، الوظائف، السياسات ١٩٢١-١٩٩٠)، بيت الحكمة، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠١ ،ص.١٩٠

١٧- المصدر نفسه، ص.١٩٢

١٨- محمد عودة عبود الزبيدي، تقويم استراتيجية احلال الواردات لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق خلال المدة (١٩٧٠-١٩٩٠) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص.١٧٤

١٩-Overseas Development Institute-policies towards foreign direct Investment in Developing countries ; Emerging best practices and outstanding Issues-Match , ٢٠٠١-P١٢.

٢٠-Padma MallampallyKarl, Sauvant-Foreign Direct Investment in Developing countries –IMF- Finance and Development – Mar .٢٠٠٩ –vol .٣٦ N١ – www.imf.org.

٢١-Gray and Daniel Kaufmanns,Corruption and Development,finance and Development ,March,١٩٩٩,P٩

٢٢-كوثر عباس الربيعي، اموال العراق وسوء الادارة الامريكية، اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، العدد(١٤٢) ، اذار ٢٠٠٥ ، ص١١.

٢٣- تقرير السفارة الامريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية، المستقبل العربي، السنة (٣٠)، العدد (٣٤٥)، تشرين الثاني ٢٠٠٧، ص.٩٢

٢٤- المصدر نفسه، ص ٩٠ .

Impact of political instability on economic development in Iraq

M. Fawzia Khoda Karam Aziz

Abstract

Played political influences and successive crises role in aborting all development plans that the Iraqi people sought and needed government continued repeating failures, not even increased them to take decisions urgent and development has become a fantasy to be realized in this country, which has become his government is not based or based on political base Popular contrary, led to enter Iraq in more than a war, ending a political era and management judgment led occupation forces and successive Iraqi governments after, it was the results almost completely destroyed the infrastructure and the disruption in production and high rates of unemployment and widespread poverty among members of the community as well as the deterioration of security witnessed by the Iraqi arena and which led to the paralysis of the joints economic and disrupt public life in different parts of Iraq, and now the Iraqi economy is weak does not meet the ambitious governments and Iraqi institutions and thus prove the hypothesis search that factor political instability effect in delayed development programs.